مجلة العلوم الإنسانية ـــــــــــــــ عدد43– جوان 2015 ، مجلد ب، ص.ص. 163-187 ـــــــــــــــ

"المتجانس" بين الدرس اللغوي والبلاغي (دراسة تأصيلية)

ملخص:

شكّل استعمال اللفظ "المتجانس" في الدرسين اللغوي والبلاغي تداخلا يقوم في جوهره على الاشتراك اللفظي، و يعالج هذا البحث هذه المسألة ضمن منهج تاريخي وصفي يقف على تطور مفاهيم المصطلحات المتداولة ،وجهود اللغويين العرب القدماء و المحدثين في هذا الصدد ، و كذا إفادتهم من الدرس اللغوي الغربي الحديث في حصر مجال استعمال اللفظ "المتجانس" .

Résumé :

L'utilisation du mot «Homonyme» dans l'étude linguistique et rhétorique à former une interférence fondée sur la «Polysémie» .

Cette recherche traite cette problématique dans une approche historique et descriptive se dressant sur l'évolution des concepts des termes en cours d'utilisation , et les efforts des linguistes arabes : anciens et modernes à cet égards . Ainsi de profiter des études linguistiques occidentales moderne dans la limitation du domaine d'utilisation du mot «Homonyme».

أ ـ عبد السلام غجاتي
قسم الآداب واللّغة العربية
جامعة قسنطينة1

مقدّمة

عرف اللفظ "المتجانس" عناية اللغويين عموما ، والبلاغيين على وجه الخصوص، وقد بيّنت المراجع المتخصصة إفادته بورود لفظين أو أكثر، متشابهين شكلا ومختلفين معنى ؛ وأن جوهره يقوم على المشاكلة اللفظية أو الاشتراك اللفظي، وهو الاستعمال الذي يتقاطع بين الدرسين اللغوي والبلاغي .

لذلك تأتي هذه الدراسة لتتبّع نشأة هذا المصطلح، وعلاقته بالمشترك اللفظي في العربية، وتطور مفهومه في الدرسين آنفي الذكر، وجهود علماء العربية القدماء والمحدثين في التأليف في هذا المجال، وكذا إفادتهم من الدرس اللساني الغربي الحديث في حصر مجال استعمال اللفظ "المتجانس" .

جامعة قسنطينة1 الجزائر2015©

إن التتبّع التاريخي للمفاهيم المتداولة لدى علمائنا القدماء و المحدثين ، كفيل بتسليط أضواء البحث على المراحل التي قطعها استعمال هذا المصطلح ، كما أن الاستعانة بما أورده اللغويون الغربيون المحدثون ، كفيلة بالمساهمة في حصر المفاهيم السائدة في هذا المجال .

المبحث الأول : مادة (جنس) و مشتقاتها في اللغة و الاصطلاح :

أ ـ لغة :

أورد ابن فارس ما يلي في مقاييسه : " (جنس): الجيم والنون والسين أصل واحد وهو الضرب من الشيء . قال الخليل : كل ضرب جنس ، وهو من الناس و الطير و الأشياء جملة . والجمع أجناس ." [1]

وأردف الجوهري في تعريفه موضحا : "... و هو أعم من النوع . و منه المجانسة و التجنيس ." [2]

و يضيف ابن منظور لتعريف الجوهري السابق ما يأتي : " ... و يقال : هذا يجانس هذا أي يشاكله ، و فلان يجانس البهائم ولا يجانس الناس إذا لم يكن له تمييز و لا عقل... . والحيوان أجناس : فالناس جنس ، و الإبل جنس ، والبقر جنس ، و الشاء جنس . " [3]

و قد أورد الزبيدي جميع النصوص السابقة مع بعض الإضافات كقوله: " ... و من سَجَعَات الأساس : الناس أجناسٌ و أكثرُهم أنجاس " [4] ، و قوله :

" (و المجانس : المشاكل) ، يقال : هذا يجانس هذا ، أي يشاكله ، و فلان يجانس البهائم و لا يجانس الناس ، إذا لم يكن له تمييز و عقل ." [5]

و ممّا أورده " المعجم الوسيط " في هذا السياق ما يأتي : "(جانَسَه) شاكَلَهُ ، و ـ اتَّحَد في جِنسِه . و (جَنَّسَ) الأشياءَ : شاكل بين أفرادها . و ـ نَسبها إلى أجناسها ... و (تجانسا) : اتَّحدا في الجنس ." [6]

من خلال المصادر اللغوية السالفة ، يتضح أن الجناس في اللغة هو المشاكلة ،و لاتحاد في الجنس ؛ فجانسه لغة تعني اشترك معه في جنسه ، و جِنْسُ الشيء أصله الذي اشتُقّ منه .

ب ـ اصطلاحا :

أورد الخوارزمي في " مفاتيح العلوم " ما يأتي : " المجانسة أن تجيء بكلمتين أو أكثر متشابهة الألفاظ مختلفة المعاني كقول الراجز :

و هَوْجَلٍ [7] قَطَعْتُهُ بِهَوْجَلِ [8] . " [9]

و في هذا السياق أيضا أورد أبو البقاء الكفوي في" الكليات " ما يأتي : " التجنيس : تفعيل من الجنس ، و منهم من يقول من الجناس ، و منهم من يقول من المجانسة ، لأنَّ إحدى الكلمتين إذا شابهت الأخرى وقع بينهما مفاعلة الجنسية و المجانسة ." [10]

انطلاقا من محتوى هذين التعريفين ، يمكننا أن نلج إلى التعريف الاصطلاحي من خلال تتبع ما ورد في بعض المصادر المتخصصة في هذا المجال .

فهذا التهانوي يُعرِّف (الجناس) بقوله : " عند أهل البديع هو من المُحسّنات اللفظية هو تشابه اللفظين في اللفظ ، أي في التلفّظ و يُسمّى بالتجنيس أيضا . " [11]

و يتّضح مما تقدم أن الاستعمال الاصطلاحي لمشتقات مادة (جنس) و هي – المجانسة و التجنيس و الجناس – كما ورد عند الخوارزمي و الكفوي و التهانوي تعني اتفاق اللفظين صيغة و اختلافهما معنى .

و نستعين - في هذا الصدد – بما أورده أحمد مطلوب بقوله : " ... الجناس و التجنيس و المجانسة و التجانس كلها ألفاظ مشتقة من الجنس . فالجناس مصدر جانس والتجنيس تفعيل من الجنس والمجانسة مفاعلة منه ، لأن إحدى الكلمتين إذا شابهت الأخرى و قع بينهما مفاعلة الجنسية . و التجانس مصدر تجانس الشيئان إذا دخلا تحت جنس واحد " . [12]

فمعنى التجنيس يتّجه أكثر نحو التحديد ، و ذلك عندما يضيف أحمد مطلوب ـ نقلا عن العلوي ـ : " وهو تفعيل من التجانس و هو التماثل و إنما سُمّي هذا النوع جناسا لأن التجنيس الكامل أن تكون اللفظة

تصلح لمعنيين مختلفين ، فالمعنى الذي تدل عليه هذه اللفظة هي بعينها تدل على المعنى الآخر من غير مخالفة بينهما ، فلما كانت اللفظة الواحدة صالحة لهما جميعا كان جناسا ، و هو من ألطف مجاري الكلام و محاسن مداخله و هو من الكلام كالغرة في وجه الفرس ... و سُمِّيَ هذا النوع جناسا لما فيه من المماثلة اللفظية . " [13]

فمعاني المشتقات الواردة في هذه السياقات تفيد اندراجها ضمن الدرس البلاغي العربي . و قد قام أحمد مطلوب بالتعرض لهذا الموضوع بشيء من التفصيل ، حيث تحدث عن التعريفات الكثيرة التي أُعطِيت للفظة (التجنيس) و كذا تعدد أقسامه و اختلافات البلاغيين في ذلك منذ ابن المعتز صاحب كتاب (البديع) ، متتبعا أنواعه في كتب البلاغة و النقد و الأدب . [14]

و عندما يورد مصطلح (الجناس) في موضع آخر ، يُعرّفُه بقوله : " هو التجانس و التجنيس و المجانسة ، و قد تقدّم في « التجنيس » ، ثم يورد أقسام الجناس كما وردت في الكتب السالفة . [15]

و بالنظر لما أوردته المظان المتخصصة : اللغوية و الاصطلاحية ، فإن لفظة "المتجانس" و مشتقاتها تفيد بورود لفظين أو أكثر ، متشابهين شكلا و مختلفين معنى ، و هو المفهوم الذي لفت عناية اللغويين و البلاغيين ، فسلّطوا عليه أضواء بحثهم ، و خصّوا أحد أهم مشتقاته و هي "الجناس" - لما فيه من المماثلة اللفظية - بعناية مستفيضة ، و هو ما سنحاول توضيحه في المبحث الموالي و المتعلق بالجناس في الدرس اللغوي و البلاغي .

المبحث الثاني : الجناس في الدرس اللغوي و البلاغي :

أ – الجناس في الدرس اللغوي :

يُعدّ سيبويه (ت 180 هـ) من أوائل النحويين الذين انتبهوا إلى مفهوم الجناس ، دون النص عليه بالاصطلاح ، و ذلك عند حديثه في باب (اللفظ للمعاني) أن من كلامهم " ... اتفاق اللفظيين و اختلاف المعنيين ." [16]

و هو المفهوم نفسه الذي ذكره المبرّد (ت 285 هـ) بقوله : " و أما اتفاق اللفظين و اختلاف المعنيين فقولك : ضربتُ مثلا ، و ضربتُ زيدا ، و ضربت في الأرض إذا أبعدت ... . " [17]

و يعقد ابن جني (ت 392 هـ) لهذه المسألة بابا في "الخصائص" سماه (في اتفاق اللفظين و اختلاف المعنيين في الحروف و الحركات و السكون) حيث يقول: " غرضنا من هذا الباب ليس ما جاء به الناس في كتبهم ، نحو وجدت في الحزن ، و وجدت الضالة ، و وجدت في الغضب ، و وجدت أي علمت ؛ كقولك : وجدت الله غالبا ، ... و نحو ذلك ؛ فإنّ هذا الضرب من الكلام - و إن كان أحد الأقسام الثلاثة عندنا التي أوّلها **اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين**، و يليه **اختلاف اللفظين و اتفاق المعنيين** - كثير في كتب العلماء ، و قد تناهَبَتْهُ أقوالُهم ، و أحاطت بحقيقته أغراضُهم . و إنما غَرَضُنا هنا ما وراءه من القول على هذا النحو في الحروف ، و الحركات ، و السكون ، المَصُوغَة في أنْفُسِ الكَلِم . " [18]

هذا النص يوضّح أن مسألة الاتفاق في اللفظ و الاختلاف في المعنى من صميم عناية ابن جني ، بل هو يذهب إلى معالجة المسألة ، و ذلك حينما يغوص في التحليل ليفيدنا بأن اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين في العربية لا يقتصر على الألفاظ فقط ، بل يتعداه إلى الحروف و الحركات والسكون ، وهو الغرض الذي من أجله عقد هذا الباب .

و على منوال ابن جني ، يتعرّض معاصره ابن فارس (ت 395 هـ) لمسألة تقسيم الكلام هذه في باب له وضع له عنوانا هو : (باب أجناس الكلام في الاتفاق و الافتراق) [19] و ذلك بقوله : " يكون ذلك على وجوه : فمنه **اختلاف اللفظ و المعنى** ، و هو الأكثر و الأشهر ، مثل : رجل و فرس و سيف و رمح ، و منه **اختلاف اللفظ و اتفاق المعنى** كقولنا : سيف و عضب ، وليث و أسد ، على مذهبنا

في أنّ كل واحد منها فيه ما ليس في الآخر من معنى و فائدة . و منه **اتفاق اللفظ و اختلاف المعنى** كقولنا : عين الماء و عين المال و عين الرّكبة و عين الميزان . ومنه في كتاب الله ـ جل ثناؤه ـ : قضى بمعنى حتم ، كقوله جل ثناؤه : « قَضَى عليه الموت » (الزمر/ 39) ، و قضى بمعنى أَمر كقوله جل ثناؤه : « وَ قَضَى رَبُّكَ ألا تَعْبُدُوا إلاّ إيّاه » (الإسراء/ 23) ، أي أمَرَ . و يكون قضى بمعنى أعْلَمَ كقوله ـ جل ثناؤه ـ « و قَضَيْنَا إلى بَنِي إسْرَائِيلَ في الكِتَاب » (الإسراء / 04) ، أي أعلمناهم . و قضى بمعنى صنع كقوله ـ جل ثناؤه ـ « فاقْضِ ما أنت قاض » (طه / 71) ، و كقوله ـ جل ثناؤه ـ « ثمّ اقْضُوا إليّ » (يونس/71) ، أي اعْمَلُوا ما أنتم عاملون ... . " [20]

و يبدو أن ظاهرة اتفاق اللفظ و اختلاف المعنى قد أخذت نصيبها من عناية اللغويين العرب القدماء ، فهذا الثعالبي (ت 429 هـ) بدوره يَعْقِد لها فصلا بعنوان (في التجنيس) مُعَرّفًا إيّاه بقوله : " هو أن يُجانس اللفظ اللفظ ، في الكلام ، و المعنى مختلف ؛ كقول الله عز و جلّ : « و أسْلَمتُ مع سليمانَ لله ربِّ العالمين » (النمل/46) . و كقوله : « يا أسَفَا على يوسُف » (يوسف/84) . وكقوله تعالى : « فَأدْلَى دَلْوَهُ » (يوسف/ 19) . و كقوله عزّ و جل : « فأقِم وَجْهَكَ للدّينِ القيّم » (الروم/42) ... . و كما جاء في الخبر : (الظُّلْمُ ظُلُمَاتٌ يَوْمَ القِيَامَة) [21] ... . " [22] ، ثم يضيف الثعالبي قائلا : " و لم أجد التجنيس في شعر الجاهلية إلا قليلا ، كقول الشنفرى : [23]

"وَ بِتْنَا كَأَنَ النَّبْتَ حَجَّرَ فَوْقَنَا بِرَيْحَانَةٍ رِيحَتْ عِشَاءً وَ طُلَّتِ . " [24]

ليصل إلى نهاية الفصل قائلا : " فأمَّا في شعر المُحْدثِين فأكثر من أن يُحْصَى . " [25]

يتضح من النصوص السابقة أن الجناس و (مشتقاته) عُرف عند القدماء مفهوما لا اصطلاحا . و يُعدّ الثعالبي من أوائل هؤلاء الذين استعملوا مصطلح (التجنيس) عنوانا للفصل الذي عقده للحديث عن اتفاق اللفظ و اختلاف المعنى.

و تفيد استعمالات "الجناس" في نصوص بعض علماء العربية القدماء ، المشار إليهم آنفا ، أن جوهره يقوم على المشاكلة اللفظية أو الاشتراك اللفظي - كما شاع استعماله في الدرس اللغوي لاحقا - كما يتّضح من النصوص السابقة أن الجناس و(مشتقاته) عُرف عند القدماء مفهوما لا اصطلاحا ، و يُعدّ الثعالبي من أوائل هؤلاء الذين استعملوا مصطلح (التجنيس) عنوانا للفصل الذي عقده للحديث عن اتفاق اللفظ و اختلاف المعنى .

و قد لقيت ظاهرة المماثلة اللفظية هذه ، و التي تحمل معنيين مختلفين ، عناية علماء البلاغة العربية ، حيث اندرج الجناس و مشتقاته عندهم ضمن المحسّنات اللفظية ، و هو ما سنوضحه في الفقرة الموالية .

ب – الجناس في الدرس البلاغي :

مرّ بنا في التعريف الاصطلاحي للجناس و مشتقاته أنه يفيد اتفاق اللفظين صيغة و اختلافهما معنى.

فهو عند البلاغيين – أهل البديع – تكرير لفظ بمعنيين مختلفين ، كقوله تعالى:« لِيُرِيَهُ كيْفَ يُوَاري سَوْءَةَ أخيه » (المائدة / 33) ، حيث ورد في هذه الآية فِعْلان مُتّفقان في الصيغة مختلفان في المعنى ، فأوّلهما و هو (يُريه) مأخوذ من الفعل يرى ، من الرؤية و النظر بالعين ، و ثانيهما و هو (يُوَاري) مأخوذ من الفعل يُوَاري ، من المُواراة و السِّتر . نقول : وَرَّى الشّيءَ و أوْرَاهُ : أخفاه ، أو جعله وراءه و سَتَرَه ، و توارى : استتر و اختفى . [26]

و يُعدّ الجناس من أكثر أنواع البديع تبويبا و تنويعا عند علماء البلاغة ، فقد اختلفوا فيه و تداخلت أبوابه عند بعضهم . فهو من الألوان التي عرفها البحث البلاغي منذ خطواته الأولى ، حيث كان ابن المعتز (ت 296 هـ) قد ذكره في كتابه " البديع "، و جعله الباب الثاني من أبواب البديع الخمسة. [27]

يقول في هذا السياق : " الباب الثاني من البديع و هو التجنيس : و هو أن تجيء الكلمة تُجانس أخرى في بيت شعر و كلام ، و مجانستها لها أن تشبهها في تأليف حروفها على السبيل الذي ألّف الأصمعي كتاب الأجناس عليها. و قال الخليل الجنس لكل ضرب من الناس و الطير ، و العروض و النحو ، فمنه

ما تكون فيه الكلمة تُجانس أخرى في تأليف حروفها و معناها و يُشتق منها ... أو يكون تجانُسها في تأليف الحروف دون المعنى ... . " [28]

و قد انبرى العلماء القدماء ـ بعد ابن المعتز ـ يتدارسون هذا اللون البديعي ، فمن هؤلاء مثلا نجد القاضي الجرجاني (ت 366 هـ) يذكره في كتابه " الوساطة " تحت مصطلح (التجنيس) معدّدًا بعض أقسامه . [29]

و هذا أبو هلال العسكري (ت 395 هـ) يتناول بدوره الموضوع تحت المصطلح نفسه ، حيث يُعرّفه بقوله : " التجنيس أن يُوردَ المُتكلِّمُ – في الكلام القصير نحو البيت من الشعر ، و الجزء من الرسالة أو الخطبة – كلمتين تُجانسُ كُلُّ واحِدَةٍ منهما صاحِبَتَهَا في تأليف حروفها على حَسَبِ ما أَلَّفَ الأصمعي كتاب الأجناس . " [30]

و يَعْقِدُ ابن رشيق القيرواني (ت 456 هـ) بابا للتجنيس في كتابه " العمدة " مُعَدِّدًا ضروبه وأنواعه .[31]

و قد أكد عبد القاهر الجرجاني (ت 471 هـ) دور هذا النوع من المحسّنات اللفظية في تصوير المعنى و تمكينه من العقل تعبيرا و تأثيرا بقوله : " أما «التجنيس» فإنك لا تستحسن تجانس اللفظتين إلا إذا كان موقع معنييهما من العقل موقعا حميدا ، ولم يكن مرمى الجامع بينهما مرمًى بعيدا ، أَتَراكَ استضعفتَ تجنيس أبي تمام في قوله :

ذَهَبَت بِمَذهبه السماحةُ فألْتَوَتْ فيه الظنونُ أمَذْهَبٌ أم مُذْهَبُ

و استحسنتَ تجنيس القائل : « حتى نَجَا مِنْ خَوْفِهِ وَ مَا نَجَا » [32] ، وقول المُحدَث [33] (من البحر الخفيف) :

ناظِرَاهُ فيما جَنَى ناظِرَاهُ أَوْ دَعَانِي أَمُتْ بِمَا أَوْدَعَانِي

لأمر يرجع إلى اللفظ ؟ أم لأنك رأيت الفائدة ضَعُفَت عن الأول و قَوِيَت في الثاني ؛ و رأيتك لم يزدك « بمَذهَب و مُذهَب » على أن أسمعَكَ حروفًا مُكرَّرة ، تروم لها فائدة فلا تجدُها إلا مجهولة مُنكَرَة ، و رأيتَ الآخَرَ قد أعاد عليك اللفظةَ كأنه يَخدَعُكَ عن الفائدة وقد أعطاها ، و يوهِمُك كأنَّهُ لم يَزِدْكَ و قد أحسنَ الزيادةَ و وَفّاها . فبهذه السَّريرة صار «التجنيس» ـ وخصوصًا المُستوفى منه المُتَّفَقُ في الصورة ـ مِنْ حُلَى الشِّعر ، ومذكورًا في أقسام البديع .

فقد تَبَيَّنَ لك أنّ ما يُعطي « التجنيس » من الفضيلة ، أمرٌ لم يَتِمَّ إلا بنُصْرَةِ المعنى ، إذ لو كان باللفظ وحده لما كان فيه إلا مُستحسَن ، و لَمَا وُجِدَ فيه مَعيبٌ مُستهجَن . و لذلك ذُمَّ الاستكثارُ مِنْهُ و الوَلُوعُ به .» [34]

والجرجاني بأمثلته هذه يدعو إلى الاعتدال في استعمال « التجنيس » ، بحيث يكون عفويا غير مُتَعمَّد ، كما يوصي الأديب أن يضع نَصْبَ عينيه المعنى أولا ، لا أن يأتي بالتجنيس أو غيره من المحسنات فيضيع المعنى بهذا الصنيع . و لا ننسى في هذا السياق أنه يشير خصوصا إلى - المستوفى منه المتفق في الصورة - و هو التأكيد الذي ينص عليه ضياء الدين بن الأثير (ت 637 هـ) بقوله : " و حقيقته أن يكون اللفظ واحدا و المعنى مختلفا . " [35]

و هذا ابن أبي الإصبع (ت 654 هـ) يشير إلى المصطلح في باب (التجنيس) مُبينا حَدّه عند بعض من سبقوه ، ثم يُفصّل الحديث في أقسامه . [36]

و نختم في هذا السياق بما أورده نجم الدين بن الأثير الحلبي(ت 737 هـ) عن (الجناس) ومشتقاته – في الباب الذي عقده لهذا الغرض – بقوله : " ... و أما التجانس فهو الكلمات في نفسها من التشابه ... و حَدُّ التجنيس أنه : اتفاق الألفاظ و اختلاف المعاني . " [37]

و قبل مواصلة عرض هذا اللون البديعي ، ينبغي التذكير بأن علم البلاغة يدرس ثلاثة مواضيع تعود إلى ثلاثة أبواب فيه هي :

- علم البيان : و يدرس الصورة الشعرية (التشبيه ، الاستعارة ، المجاز، الكناية).

- علم المعاني : يدرس المعنى في الكلام الخبري و الإنشائي .
- علم البديع : يدرس ما به يُزَيّن الكلام .[38]

و علم البديع في اصطلاح البلاغيين قدماء و محدثين هو العلم الذي يعرف الأديب به وجوه تحسين كلامه بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال ، و رعاية وضوح الدلالة على ما يريد التعبير عنه .[39] فهذه الوجوه تُعدّ مُحَسِّنَة للكلام بعد رعاية هذين الأمرين. و مُحَسّنَات الكلام البديعية نوعان:

أ - **محسنات معنوية** : و هي التي يكون التحسين بها راجعًا إلى المعنى قصدًا و إلى اللفظ عَرَضًا لأنه كلّما أفيد باللفظ معنى حسن ، تبعه حسن اللفظ الدال عليه ، كالطباق بين (يُسِرّ) و (يُعلِن) في قول الله تعالى : « يَعلمُ ما يُسِرُّونَ وَ مَا يُعلِنُون » (البقرة / 76 ، واللفظ في هود/05 ، النحل/ 23 ، يس/ 75) و العلامة المميّزة لهذا النوع أننا لو عدلنا عن اللفظ فيه إلى ما يرادفه ، فقلنا مثلا « يعلم ما يُخفون و ما يُعلنون » بقي المُحسّن المذكور و كأن لم يحصل تغيير .

ب - **محسنات لفظية** : و هي التي يكون التحسين بها رَاجعًا إلى اللفظ قَصْدًا و إلى المعنى عَرَضًا : لأنّه كلّما عبّر عن معنى بلفظ حسن ، استحسن معناه تَبَعًا ، و ذلك كالجناس في قوله تعالى : « و يوم تَقُومُ السّاعةُ يُقسِمُ المُجرِمُونَ ما لَبِثُوا غَيْرَ ساعَة » (الروم / 54) .

و العلامة المميّزة لهذا النوع أننا لو عدلنا عن اللفظ فيه إلى ما يرادفه فقلنا مثلا (و يوم تقوم الساعة يقسم المجرمون ما لبثوا إلا وقتا قصيرا) أو (و يوم تقوم القيامة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة) ، زال ذلك المُحسّن و كأنّه لم يكن .[40]

لقد التزم الخطيب القزويني (ت 737 هـ) بقسمة السكاكي (ت 626 هـ) لفنون البديع إلى محسّنات معنوية و محسنات لفظية ، مضيفا إليها فنونا جديدة[41] ، غير أن ما يهمنا في هذا السياق هو " أنّ البلاغيين بعد القزويني لم يأتوا بشيء ذي بال في قسمة المحسنات البديعية إلى محسنات معنوية و محسنات لفظية ، و غاية ما انتهوا إليه أنهم علقوا المحسنات المعنوية بما يدخل في التحسين المعنوي و تزيين الكلام من حيث مضمونه ، أما المحسنات اللفظية فقد جعلوها خاصة بالمسموع من ظواهر الألفاظ و أجراسها فاصلين بذلك بين اللفظ و المعنى في بنية النص الأدبي الذي لا يمكن تصوّر ذلك الفصل فيه إلا فرضا و توهّما . "[42]

وإذا كان الجناس يُعدّ من وجوه تحسين الكلام اللفظية ، فما هي قيمته و فائدته و أهميته في النص الأدبي ؟ ، لقد عرض لكل ذلك النقاد و البلاغيون – القدماء و المحدثون – كلّ من زاوية نظره .

فعبد القاهر الجرجاني أكّد نوعا مخصوصا من التجنيس هو المستوفى منه المتّفق في الصورة ، و لا يُستحسن هذا الأخير إلا إذا جاء في خدمة المعنى ، وعفويا دون قصد من القائل ، و باعتدال لأن الاستكثار منه في النصوص مذموم .[43]

و أكّد هذا المعنى – في موضع آخر – بقوله : " و على الجملة فإنّك لا تجد تجنيسًا مقبولا ، ولا سَجْعًا حَسَنًا ، حتى يكون المعنى هو الذي طلبه و استدعاه و ساق نحوه ، و حتى تجده لا تبتغي به بدلا ، و لا تجد عنه حولا ، و من ههنا كان أحلى تجنيس تسمعُه و أعلاه ، و أحقّه بالحُسن و أولاه ، ما وقع من غير قصد من المتكلم إلى اجتلابه ، و تأهُّبٍ لِطَلَبِه ، أو ما هو ـ لِحُسْنِ مُلاءَمَته ، و إن كان مطلوبا ـ بهذه المنزلة و في هذه الصورة . "[44]

فتحسين الكلام بالتجنيس (الأحلى) لا يكون إلا إذا توفرت أربعة معايير لبلاغة الجناس وبشروط حسنة **" أولها** : أن يكون المعنى مقتضيا إياه و موجبا لإيراده ، و في ضوء هذا المعيار يرفض كل جناس جيء به زخرفا صوتيا و صناعة لفظية ، ذلك لأنه في هذه الحالة لا يتداعى مع المعاني و لا يسهم في أدائها بقصد التعبير و التأثير .

ثانيها : أن يستوي في بناء النص الفني رُكْنًا لا يُستغنى عنه و لا يُستبدل بسواه ، و معنى هذا المعيار أن الجناس إذا كان مُقحَمًا على التعبير دخيلا بين ألفاظه بدا غريبا مُتكلَّفًا ، و هو في هذا الوضع لا يثير في النفس إحساسًا و لا يجد في الذوق استجابة .

ثالثها : أن يطلع في كلام المتحدث عن سليقة و فطرة ، و على أساس هذا المعيار فإن الجناس الذي يتكلف له مجنسه و يأتي به عن إرادة لا يحمل بين طياته أية شحنة شعورية و لا يؤدي عن أية فكرة

رابعها : أن يتساوق مع سائر ألفاظ النص متلائما معها في موسيقى أجراس الحروف و متجاوبا في تعاطف مع أصداء أبنيتها . و لعل هذا المعيار يؤكد بجلاء أهمية الجناس في خلق الموسيقى الداخلية في النص الأدبي و بناء ما بين ألفاظها من وشائج التناغم . " [45]

إن مراجعة آراء النقاد و البلاغيين حول مكانة الجناس في النص الأدبي ، تُفيد بأن ما وضعه عبد القاهر الجرجاني من معايير ، يُعدّ موقفا معتدلا بين من رفعوا مقام الجناس ليصل بهم الغلوّ في الاعتداد به إلى قول أحدهم : " إنّ عدم التجنيس يُذهِبُ حُسْنَ الكلام " ؛ [46] و بين من حملوا لواء ذمّه مثل ابن حجة الحموي (ت 837 هـ) في كتابه (خزانة الأدب).

وقد سعى بعض المعاصرين إلى إماطة اللثام عن حسن الجناس و سرّ جماله ، فردّه إلى ثلاثة أسباب :

" **الأول** : تناسب الألفاظ في الصورة كلها أو بعضها ، وهو مما يطمئن إليه الذوق و يسكن ، لأنه نظام و انسجام و ائتلاف .

الثاني : التجاوب الموسيقي الصادر من تماثل الكلمات تماثلا كاملا أو ناقصا ، فيطرب الأذن ويونس النفس و يهزّ أوتار القلوب .

الثالث : هذا التلاعب الأخّاذ الذي يلجأ إليه المُجَنِّس (بالكسر) لاختلاب الأذهان و اختداع الأفكار." [47]

و بهذه المعايير المعتدلة ، أخذ الجناس مكانه بين انشغالات كثير من النقاد و البلاغيين المحدثين ، يقول أحد هؤلاء الباحثين عن مكانة الجناس الفنية " إنّه من الحلى اللفظية و الألوان البديعية التي لها تأثير بليغ ، تجذب السامع ، و تحدث في نفسه ميلا إلى الإصغاء و التلذذ بنغمته العذبة ، و تجعل العبارة على الأذن مُستساغة ، فتجد من النفس القبول ، و تتأثر به أي تأثير ، و تقع من القلب أحسن موقع . " [48]

و عن نوعية الجناس التي يكون لها صدى في نفس السامع ، يضيف السيد أحمد الهاشمي في هذا الصدد : " و لا يستحسن إلا إذا ساعد اللفظ المعنى و وازى مصنوعه مطبوعه مع مراعاة النظير ، و تَمَكُّن القرائن ، فينبغي أن ترسل المعاني على سجيّتها لتكتسي من الألفاظ ما يُزيّنها حتى لا يكون التكلّف في الجناس مع مراعاة الالتئام ، موقعا صاحبه في قول من قال :

طَبْعُ المُجَنِّسِ فِيهِ نَوْعُ قِيَادَةٍ أَوَ ما تَرَى تَأليفَهُ لِلأَحْرُفِ

و بملاحظة ما قَدَّمْنَا يكون فيه استدعاء لميل السامع و الإصغاء إليه . " [49]

و النقاد يَرَون في الجناس – كأيّ مُحَسّن بديعي – جمالا موسيقيا يطرب الأذن ، و فائدته في هذا السياق هي " الميل إلى الإصغاء إليه فإنّ مناسبة الألفاظ تُحدِث مَيْلا راد به معنى آخر ، كان للنفس تَشَوُّقٌ إليه ، و هو من ألطف مجاري الكلام ، و من محاسن مداخله . " [50]

إن الوقع الذي يُحدِثُه تكرير و إصغاء إليها ؛ و لأن اللفظ إذا حُمِل على معنى ثم جاء و المُ لفظ ما ، سُرعانَ ما يكشف أن المعنى المراد مختلف ، و لذلك يُشتَرَطُ في الجناس " أن لا يكون مُتكلّفا ، و لا مُستكرهًا استكراهًا ، و أن يكون مُستعذبًا عند ذوي الحس الأدبي المرهف . " [51]

يتّضح مما سبق أن "الجناس" و مشتقاته يُعدّ من أكثر أنواع البديع تبويبا و تنويعا في الدرس البلاغي العربي ، لأنه يدخل ضمن وجوه تحسين الكلام اللفظية . و إذا كان حدّ "التجنيس" هو اتفاق الألفاظ و اختلاف المعاني ، كما وردت الإشارة إلى ذلك عند نجم الدين بن الأثير الحلبي ، فإن هذا المفهوم يحيلنا إلى أحد أهم خصائص العربية و هو "المشترك اللفظي" ، و هو الاستعمال الذي يتقاطع بين الدرسين اللغوي و البلاغي ، لذلك يفرض علينا السياق أن نركز الحديث هنا على تتبع نشأة ظاهرة المشترك اللفظي في الدرس اللغوي العربي ، و علاقتها باللفظ المتجانس ، و هو ما سنشير إليه في المبحث الموالي .

المبحث الثالث : المتجانس و المشترك اللفظي :

سبقت الإشارة عند تعريف (الجناس التام) بأنه تشابه بنيتيه في نطق أصواتهما مع اختلافهما في المعنى ، و ذلك بضرورة توفّر و اجتماع أربعة شروط أساسية متمثلة في جنس الحروف و عددها وضبطها و ترتيبها .

و إذا كان هذا النوع من الكلام سُمّي مجانسا لأن حروف ألفاظه يكون تركيبها من جنس واحد ، الشيء الذي ينتج عنه لفظ واحد و معنى مختلف ، فإن ضياء الدين بن الأثير انطلق من هذا الاعتبار ـ و هو يتحدث عن التجنيس ـ بتقرير مفاده : " وعلى هذا فإنه هو اللفظ المشترك ، و ما عداه فليس من التجنيس الحقيقي في شيء " .[52]

و لمعرفة ما يحتاج إليه الكاتب من اللغة ، قال ابن الأثير : " و كذلك يحتاج إلى معرفة الأسماء " المشتركة " ليستعين بها على استعمال " التجنيس " في كلامه ، و هي اتحاد الاسم و اختلاف المسميات ، كالعين فإنها تطلق على العين الناظرة ، و على ينبوع الماء ، و على المطر ، و غيره ، إلا أن المشتركة تفتقر في الاستعمال إلى قرينة تخصصها ، كي لا تكون مُبهمة . لأنَّا إذا قلنا (عين) ثم سكتنا وقع ذلك على محتملات كثيرة من العين الناظرة ، و العين النابعة ، و المطر، وغيره ، مما هو موضوع بإزاء هذا الاسم ، و إذا قرنّا إليه قرينة تخصّه زال ذلك الإبهام بأن نقول : عيْنٌ حَسْناء أو عين نضّاخة [53] أو مُلِثَّة [54] أو غير ذلك . " [55]

و يشير علي الجندي في هذا السياق إلى أن " الجناس التام أكثر ما يقع في الألفاظ المشتركة ".[56]

من خلال هذه المقدمة ، يستوقفنا ورود اصطلاحين يشتركان ظاهريا في المعنى ، و هما "المتجانس" و "المشترك" ، فما مفهومهما ؟ ، و ما طبيعة العلاقة بينهما في مجال الاستعمال ؟ .

للوقوف على هذه المسألة و تحليلها ، يستلزمنا البحث أن نلقي نظرة على البدايات الأولى التي كانت الظواهر اللغوية المختلفة موضع عناية علمائنا القدماء و ذلك في الدرس اللغوي عموما ، وفي مستواه الدلالي على وجه الخصوص .

فقد برزت ظاهرة الاشتراك اللفظي عند تعرّض العلماء لعلاقة الألفاظ بالمعاني ، كما برزت ظواهر أخرى مثل الترادف و التضاد .

و كانت دراسة الظاهرة الأولى ـ المتعدد الدلالي ـ قد أخذت مسارين في علوم العربية : أحدهما عني بالظاهرة اللغوية بشكل نظري ، فكانت نتيجته جمع شواهدها من منابع اللغة ، و هو ما شكّل جزءا من خدمة اللغة و فقهها .

أما ثانيهما ، و هو الأصل ، فشكّل جزءا من خدمة « القرآن الكريم » ، و ذلك في أثناء البحث في دلالاته ، في إطار علم التفسير .

ـ جهود المفسرين في الوجوه و النظائر :

و في هذا السياق القرآني ، نشأت ظاهرة الألفاظ متعددة الدلالة و ما أثارته من تساؤلات بين المفسرين ، حيث كانت الإشكالات التي برزت هنا ، هي التي بُنِيت عليها علوم اللغة بعد ذلك .

و قد ارتبطت علوم القرآن منذ البداية بعلوم اللغة ، و كان العلماء في عنايتهم بالألفاظ قد "وجدوا منه لفظًا يدلّ على معنى واحد و لفظًا يدل على معنيين و لفظًا يدلّ على أكثر ، فأجروا الأوّل على حُكمه ، و أوضحوا معنى الخفيّ منه ، و خاضوا إلى ترجيح محتملات أحد ذي المعنيين و المعاني ، و أَعْمَلَ كُلٌّ منهم فكره ، و قال بما اقتضاه نظره ." [57]

و قد تُوّجت جهود المفسّرين بظهور مؤلفات عنيت بجمع معاني الألفاظ التي وردت في القرآن الكريم بمعان مختلفة في سياقات مختلفة . أي أنها عُنيت بجمع ما أصبح يُعرف لاحقا بالألفاظ المشتركة ، الواردة في نص واحد هو القرآن الكريم .

و إذا كان علم التفسير قد نَمَا بعد ذلك و تفرّعت عنه علوم قرآنية متنوعة ، فقد ظهرت اتجاهات عديدة في تفسير القرآن الكريم ، كالتفسير بالمأثور ، و التفسير بالرأي. و كان الاتجاه اللغوي أحدها ؛

و هو الذي ركّز فيه علماء القرآن على دراسة معاني ألفاظه و آياته في إطار ما يُعرف بالغريب و المشكل و المتشابه ؛ كما كانت أولى مؤلفات اللغويين و النحاة في معاني القرآن و مجازه .

غير أن اللافت للنظر هنا ، أن أغلب هذه المؤلفات قد جاءت بعنوان (الوجوه و النظائر) و "الذي أصبح فيما بعد عَلَمًا على ما يُشبه أن يكون عِلْمًا خاصا بهذا النوع من الكلمات ، متفرّعا على علم التفسير ، و متّصلا موضوعه بعلوم العربية و القرآن" .[58]

و قد كان موضوع المؤلفات في الوجوه و النظائر هو جمع الألفاظ ذات المعنيين و المعاني لتوضيحها و تمييز مواضع بعضها عن بعض في آي القرآن الكريم .

و لابد في هذا السياق من التذكير بأن العناية بالقرآن الكريم و التصدي لتفسيره ، و الكشف عن معاني ألفاظه و تراكيبه ، كان له قصب السبق فيما يتعلق بالعناية بظاهرة الألفاظ متعددة الدلالة ، أو ما أطلقوا عليه مصطلح (الوجوه و النظائر) ، حيث يرجع ذلك "إلى ما قبل تصنيف العلوم الإسلامية ، و انفصال بعضها عن بعض ، إذ يرجع أوّل ما وصلنا من المؤلفات في الوجوه و النظائر إلى القرن الثاني ؛ ذلك هو كتاب مقاتل بن سليمان البلخي (ت 150 هـ)«الوجوه و النظائر في القرآن الكريم » . "[59]

و إذا كانت المصنّفات في هذا المجال قد تتابع ظهورها طيلة حوالي عشرة قرون ، فإنّ معالجتها (للمشترك اللفظي) بالنسبة للقرآن لم ترد بهذا المصطلح في أي مؤلّف من المؤلفات التي تناولت هذه الظاهرة ـ كما ذكرنا من قبل ـ ، و لعلّ السبب في ذلك أن كلمة " اللفظ " لا تُقال في رحاب القرآن الكريم و البديل عنها هو " الكلمة " ، فقد ورد في (الإبانة عن أصول الديانة) لأبي حسن الأشعري قوله في هذا الصدد : " فإن قال قائل : حَدِّثونا عن اللفظ بالقرآن كيف تقولون فيه ؟ قيل له : القرآن يُقرأ في الحقيقة و يُتلى ، و لا يجوز أن يُقال : يُلفظ به ، لأن القائل لا يجوز له أن يقول : إنّ كلام الله ملفوظ به ، لأنّ العرب إذا قال قائلهم : لَفَظْتُ باللّقمة من فمي فمعناه : رَمَيْتُ بها ، و كلامُ الله تعالى لا يُقال : يُلفظ به ، و إنّما يُقال : يُقرأ ، و يُتلى ، و يُكتب ، و يُحفظ . لهذا السبب وُضعت عناوين أخرى تحمل معنى المشترك اللفظي و لكنها لا تحمل اسمه ." [60]

و نكتفي في هذا المقام بذكر مؤلفات المفسّرين المطبوعة (في حدود علمنا) التي عالجت هذا الموضوع ، مرتّبة حسب التسلسل الزمني :

1 – الوجوه و النظائر في القرآن الكريم ، لمقاتل بن سليمان البلخي(ت 150 هـ) ، تحقيق د. حاتم صالح الضامن . مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة و التراث ، دبي . ط 01 ، 1427 هـ - 2006 م

2 - الوجوه و النظائر في القرآن الكريم ، لهارون بن موسى (ت حوالي 170 هـ) ، تحقيق د. حاتم صالح الضامن . وزارة الثقافة و الإعلام ، بغداد ، 1988 م .

3 – التصاريف ليحيى بن سلام (ت 200 هـ) ، تحقيق هند شلبي . الدار التونسية للنشر ، تونس ، 1979 م .

4 – تحصيل نظائر القرآن الكريم للحكيم الترمذي (ت 320 هـ) ، تحقيق حسني نصر زيدان . مطبعة السعادة ، مصر . ط 01 ، 1970 م .

5 - الوجوه و النظائر في القرآن الكريم ، لأبي عبد الله الحسين بن محمد الدامغاني (ت 478 هـ)، تحقيق عبد العزيز سيد الأهل . دار العلم للملايين ، بيروت ، 1970 م .

6 – نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه و النظائر لأبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي (ت 597 هـ) ، تحقيق محمد عبد الكريم كاظم الراضي . مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1984 م .

7 – منتخب قرة العيون النواظر في الوجوه و النظائر لابن الجوزي (ت 597 هـ) ، حققه الأستاذ محمد السيد الصفطاوي و د. فؤاد عبد المنعم أحمد . منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 1979 م .

8 – كشف السرائر عن معنى الوجوه و النظائر لشمس الدين بن العماد (ت 887 هـ) ، تحقيق د. فؤاد عبد المنعم أحمد . الإسكندرية ، 1977 م .

و نشير أخيرا إلى أن هناك عناوين كثيرة ـ لا يتّسع المقام لذكرها ـ مخطوطة ، و أخرى وصلت إشارات عنها أو مقتطفات منها لا تزال مفقودة ، و كلّها يدل على العناية التي أولاها علماء التفسير للقرآن الكريم للوقوف على أسراره و معانيه بما له علاقة بالوجوه و النظائر .[61]

لقد لاحظ المفسّرون ـ في مؤلفاتهم هذه ـ أن عددا غير قليل من ألفاظ الكتاب الكريم ورد استعماله في القرآن عدة مرّات بحيث يختلف المفهوم منه في كل مرة عن الأخرى ، أو في بعض المواضع عنه في غيرها ، فوضعوا هذه الكتب التي خصصوها لجمع هذه الألفاظ و بيان « وجوهها » أي السبل التي قصدت بها في كلٍّ من مواضعها المختلفة .

أما مفهوم المصطلحات التي حملتها كتبهم ، فلم يتم تحديد مفاهيمها منذ بدايات التأليف فيها ـ في القرن الثاني ـ حتى القرن السادس للهجرة ، حيث أورد ابن الجوزي (ت 597 هـ) في كتابه « نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه و النظائر» تعريفًا لمصطلح هذا العلم يقول فيه : "معنى الوجوه و النظائر : أن تكون الكلمة الواحدة ذكرت في مواضع من القرآن ، على لفظ واحد و حركة واحدة ، و أريد بكلّ مكان معنى غير الآخر . فلفظ كل كلمة ذكرت في موضع ، نظير للفظ الكلمة المذكورة في الموضع الآخر. و تفسير كل كلمة بمعنى غير المعنى الآخر هو الوجوه. فإذن النظائر : اسم للألفاظ ، و الوجوه : اسم للمعاني ، فهذا الأصل في وضع كتب الوجوه و النظائر ."[62]

و يتضح من هذا التحليل ، أن التفسير اللغوي لألفاظ القرآن الكريم ، كان المجال الأول الذي سلّط فيه المفسّرون الضوء على ظاهرة الألفاظ القرآنية متعددة الدلالة ؛ فكيف ظهرت عناية اللغويين بهذه الظاهرة ، و كيف تطورت دراستها عندهم ، ذلك ما سنشير إليه في الفقرة الموالية .

ـ جهود اللغويين في الوجوه و النظائر :

و قد انبثق من عناية المفسّرين بعلم الوجوه و النظائر توجّه لغوي للبحث في هذا المجال ، حيث بدأ اللغويون ينتبهون إلى مسألة التعدد الدلالي و يضعون لها مصنفات خاصة ، و قد عكست مسمّيات مؤلفاتهم الفكرة التي قام عليها بحثهم في ألفاظ القرآن الكريم . و هذه طائفة ممّا طبع من مؤلفات اللغويين في الوجوه و النظائر :[63]

1 – ما اتفق لفظه و اختلف معناه من القرآن المجيد ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرّد (ت 285 هـ) ، تحقيق أحمد محمد سليمان أبو رعد . طبع و نشر وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية ، الكويت ، 1988 م .

2 – كتاب الأفراد لأبي الحسين أحمد بن فارس (ت 395 هـ) ، حققه د. أحمد خان بعنوان : (أفراد كلمات في القرآن) ، و نُشر في مجلة الدراسات الإسلامية في إسلام آباد ، 1983 م .

3 – الأشباه و النظائر في الألفاظ القرآنية التي ترادفت مبانيها و تنوّعت معانيها ، لأبي منصور الثعالبي (ت 429 هـ) ، تحقيق محمد المصري . دار الفكر ، دمشق . ط 01 ، 1984 م .

4 – ألفاظ الأشباه و النظائر لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري (ت 577 هـ) ، طبع في القسطنطينية عام 1302 هـ .

5 – بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز ، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزأبادي (ت 817 هـ) ، تحقيق محمد علي النجار . المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة . ط 02 ، 1986 م

6 – معترك الأقران في مشترك القرآن لجلال الدين السيوطي (ت 911 هـ) ، تحقيق محمد علي النجار . (مكتبة الدراسات الإسلامية) ، دار الفكر العربي ، (د . ت) .

و تشير عناوين المؤلفات المشار إليها في هذا السياق أن مجالها هو الألفاظ القرآنية التي وردت مترادفة المباني متنوعة المعاني ، أو المتّفقة في اللفظ و المختلفة في المعنى ، أو ما شاع عندهم وعند المفسرين قبلهم بالوجوه و النظائر .

و إذا كانت عناية اللغويين لم تتوقف عند حدود ألفاظ الحقل القرآني ، بل اتّسعت إلى آفاق ألفاظ اللغة الأرحب ، فإن دراستهم لها كانت ضمن ما اصطلحوا عليه بالمشترك اللفظي ، فما هي جهودهم في التأليف في هذه الظاهرة اللغوية ؟ ذلك ما سنشير إليه في الفقرة الموالية .

ـ جهود اللغويين القدماء في التأليف في المشترك اللفظي :

و قد انبثق عن جهود البحث في كلمات الحقل القرآني بحث لغوي كبير في الألفاظ متعددة الدلالة سمّي بـ « المشترك اللفظي » . حيث شغل هذا الأخير اللغويين قديما و حديثا ـ شأنه شأن الظواهر اللغوية الأخرى كالترادف و التضاد ـ و أصبح فرعا من علم اللغة العربية و يشغل موقعا مهما في علاقة الألفاظ بالمعاني .

و قبل عرض ظاهرة الاشتراك اللفظي و نشأتها في العربية نذكر في هذا السياق أهم مؤلفات علماء اللغة القدماء المطبوعة – في حدود علمنا - التي اعتنت بجمع ألفاظه في مصنفات خاصة :

1- ما اتفق لفظه و اختلف معناه لأبي سعيد عبد الملك بن قُرَيْب الأصمعي (ت 216 هـ) .
2- الأجناس في كلام العرب ، و ما اشتبه في اللفظ و اختلف في المعنى لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت 224 هـ) .
3- المأثور فيما اتفق لفظه و اختلف معناه لأبي العُميثل الأعرابي (ت 240 هـ) .
4- المُنَجّد فيما اتفق لفظه و اختلف معناه لأبي الحسن علي بن الحسن الهُنائي الأزدي الملقّب بكراع النمل (ت 310 هـ) . (حققه د . أحمد مختار عمر و د. ضاحي عبد الباقي تحت عنوان : المنجّد في اللغة (أقدم معجم شامل للمشترك اللفظي) ، و طبعاه في عالم الكتب بالقاهرة ، ط 01 ، 1976 م) .
5- ما اتفق لفظه و اختلف معناه لهبة الله بن علي أبي السعادات العلوي الحسني (ت 542 هـ) . حققه و علّق عليه عطية رزق ، دار المناهل ، بيروت ، لبنان . ط01 ، 1413 هـ - 1992 م .
6- اتفاق المباني و افتراق المعاني لأبي عبد الغني سليمان بن خلف الدقيقي (ت 614 هـ) . تحقيق د. يحيى عبد الرؤوف جبر، دار عمّار ، عمّان ، 1985 م .

و لا يتّسع المقام لذكر المؤلفات المخطوطة و المفقودة للغويين القدماء ، غير أن ما تجدر الإشارة إليه ، أنه " يمكن أن نضيف إلى هذه المصنفات التي أفردها مؤلفوها للألفاظ المشتركة في العربية الكثير من الكتب ، من مثل : الملاحن لابن دريد ، و المعاريض لابن فارس ، و المداخل في اللغة لأبي عمر المطرّز الزاهد ، و كتب المسلسل ، و المشجّر ، و الغريب ، و النوادر ، و الأمالي، و المجالس ، و المعاجم ... ، و غير ذلك من كتب اللغة التي لا يخلو واحد منها من ذكر أمثلة على المشترك اللفظي " .[64]

لقد كتب القدماء كتبا كثيرة في اللغة العربية عن ظاهرة المشترك اللفظي ، و قد فرض علينا السياق أن نقتصر على ذكر أهم مؤلفاتهم المطبوعة - في حدود علمنا - ، و هو ما يستلزم أن نردف ذلك بالحديث عن جهود اللغويين المحدثين في التأليف في هذه الظاهرة ، و هو ما سنشير إليه في العنصر الموالي .

ـ جهود اللغويين المحدثين في التأليف في المشترك اللفظي :

و قد سار المحدثون على هدي أسلافهم ، فأوْلوا المشترك عنايتهم ، حيث لا يكاد يخلو كتاب لهم في فقه العربية من تناول هذه الظاهرة بالإجمال أو بالتفصيل . و قبل التعرض لظاهرة الاشتراك اللفظي في العربية ، يجدر بنا كذلك أن نستعرض في هذا المقام جهود اللغويين المحدثين التي خصصوها للاشتراك اللفظي ، و التي جاءت في شكل رسالة جامعية ، أو كتاب مستقل ، أو مقال في مجلة [65] :

1 - الاشتراك و الترادف ، محمد تقي الدين . مقال منشور في مجلة المجمع العلمي العراقي ، ع 12 ، 1965 م .
2 - الألفاظ المشتركة في العربية (دراسة معجمية إحصائية) أمين محمد فاخر . طبع في القاهرة ، ط 01 ، 1983 م .
3- ظاهرة المشترك اللفظي و مشكلة غموض الدلالة ، أحمد نصيف الجنابي . مقال منشور في مجلة المجمع العلمي العراقي ، مج 35 ، ج 4 ، 1984 م .
4 - اللفظ المشترك في اللغة العربية ، محمد الطاهر بن عاشور . مقال منشور في مجلة الهداية الإسلامية ، القاهرة ، مج 06 ، ع04 ، شوال 1352 هـ .
5 - المشترك اللغوي نظرية و تطبيقا ، د. توفيق محمد شاهين . نشرته مطبعة الدعوة الإسلامية ، القاهرة ، ط 01 ، 1980 م .
6 - المشترك اللفظي في ضوء غريب القرآن الكريم ، د . عبد العال سالم مكرم . عالم الكتب ، القاهرة . ط 01 ، 1430 هـ - 2009 م .
7 - المشترك اللفظي في اللغة العربية ، عبد الكريم شديد محمد . (رسالة ماجستير) : مركز البحوث و الدراسات الإسلامية ، جمهورية العراق ، 1428 هـ - 2007 م .
8 - المشترك و دلالته على الأحكام ، حسين مطاوع الترتوري ، (رسالة ماجستير) .
9- معجم الألفاظ المشتركة في اللغة العربية ، عبد الحليم محمد قنبس . مكتبة لبنان ، بيروت ، لبنان ، 1987 م .

لقد شغل الاشتراك اللفظي علماء اللغة قديما و حديثا ، و اختلفت آراؤهم في إقراره و أسبابه و آثاره ، و المسائل المتصلة به ، كأثر السياق في تحديد دلالته.
إن عودة سريعة إلى البيئة الأولى التي نشأ فيها هذا المبحث ، كفيلة بتبيان جهود لغوبينا القدماء ثم المحدثين في هذا المجال ، و تكون البداية بالتعرض للمشترك اللفظي في اللغة و الاصطلاح.

"المشترك اللفظي " في اللغة و الاصطلاح :

أ - "المشترك" لغة : أورد ابن فارس في تعريفه لمادة (شرك) : " الشين و الراء و الكاف أصْلانِ ، أحدهما يدلّ على مقارنة و خلاف انفراد ، و الآخر يدل على امتدادٍ و استقامة . فالأوّل الشِّرْكَـةُ ، و هو أن يكون الشيءُ بين اثنين لا ينفردُ به أحدهما . و يُقال شاركتُ فلانًا في الشيء ، إذا صِرْتُ شريكَهُ . و أَشْرَكْتَ فُلانًا ، إذا جَعَلتَه شريكًا لك . قال الله جلّ ثناؤه في قصّة موسى : "و أَشْرِكْهُ في أمـري" (طه / 32) ... " .[66]
و لكلّ من الأصلين اللذين أوردهما ابن فارس معان و ألفاظ متعددة ، و الذي يهمّنا في بحثنا هو الأصل الأول الذي يأتي بمعنى الشِّرْكَة ، أي المخالطة ، و هي أن يكون الشيء بين اثنين لا ينفرد به أحدهما .
و لتوضيح هذا المعنى أكثر ، نستعين بطائفة من المعاجم العربية التي أوردت هذا المعنى اللغوي .
فممّا أورده الخليل في كتاب العين من معاني هذه المادة : " ... و الشِّرْكة : مخالطة الشريكين ، و اشتركنا بمعنى تَشارَكْنا ، و جَمْعُ شريك : شُركاءٌ و أشراك ...".[67]
و ممّا أورده الجوهري في هذا السياق : " الشريك يُجمع على شُركاء و أشراك ، مثل شريف و شُرَفَاء و أشراف . و المرأة شريكةٌ ، و النّساءُ شرائِكُ ، و شَارَكْتُ فُلانًا : صرْتُ شريكَه . و اشترَكْنا و تَشارَكْنا في كذا ... ." [68]
ومن المعاني اللغوية لمادة (شرك) ما أورده ابن منظور في معجمه : " ... قال : و رأيتُ فُلاناً مُشْتَرَكًا إذا كان يُحدّثُ نَفْسَهُ أنّ رأْيَهُ مُشْتَرَكٌ لَيْسَ بواحِدٍ ... و طريق مشترك : يستوي فيه الناس ، و اسم مُشترك : تشترك فيه معاني كثيرة ، كالعين و نحوها ، فإنّه يَجمَع معاني كثيرة ." [69]
ومما أضافه الزَّبيدي في هذا السياق : " ... و شَرِكَهُ في الأمْر ، يَشْرَكُه : دخل مَعَه فيه ، و أشركه فيه .. و اشترَكَ الأمْرُ : التبَسَ ... ." [70]

يتّضح من خلال هذه العيّنة ممّا ورد في بعض معاجم اللغة أن مادة (شرك) و تصريفاتها المختلفة يعود معناها عند العرب إلى ما أشار إليه ابن فارس و غيره من علماء العربية و هو عدم الانفراد ، سواء في الأشخاص أو الألفاظ أو غير ذلك .

ب - المشترك اللفظي اصطلاحا : للمشترك اللفظي حدود شتى ، و نستعرض في هذا المقام عيّنة ممّا ورد في بعض المصادر المتخصصة .
فهذا أبو البقاء الكفوي يقول : " الاشتراك : هو إما لفظي أو معنوي . فاللفظي : عبارة عن الذي وُضع لمعانٍ متعدّدة كالعين . و المعنوي : عبارة عن الذي كان موجودًا في محالٍّ متعددة كالحيوان ... . " [71] . و يُضيف موضّحا في موضع آخر : " و الاشتراك اللفظي بأن يكون اللفظ موضوعًا بإزاء كلّ واحد من المعاني الداخلة تحته قَصْدًا كاسم القُرْء و العين . " [72]
أما محمد علي التهانوي فقد أورد في موسوعته تحت مادة (الاشتراك) مجموعة من الآراء المتعلّقة بوقوعه في اللغة ، و ما يعنينا في هذا الصدد هو التعريف الاصطلاحي الذي أورده في بداية شرح هذه المادة حيث قال : " في عُرف العلماء كأهل العربية و الأصول و الميزان يُطلق الاشتراك على معنيين : أحدهما كون اللفظ المفرد موضوعًا لمفهوم عام مشترك بين الأفراد و يُسمّى اشتراكا معنويا ، و ذلك اللفظ يُسمّى مشتركًا معنويا .. و ثانيهما كون اللفظ المفرد موضوعا لمعنيين معًا على سبيل البدل من غير ترجيح ، و يُسمّى اشتراكا لفظيا ، و ذلك اللفظ يُسمّى مشتركا لفظيا . " [73]
ويمكن أن نستأنس أخيرا بما ورد في المعجم الوسط مسايرًا لهذا السياق : " و لفظٌ مشترك : له أكثر من معنى".[74]
و طبيعي من سياق بحثنا أن يكون المقصود في التعريف الاصطلاحي هو اللفظ المفرد الدال على أكثر من معنى . فكيف كانت عناية علماء العربية بهذه الظاهرة ؟ ذلك ما سنحاول الإشارة إليه في الصفحات الآتية .

المشترك اللفظي عند القدماء :

فالمشترك اللفظي ظاهرة لغوية عرفتها العربية كما عرفت ظواهر دلالية أخرى، و لا يتّضح مفهومها إلا بالعودة إلى بدايات الدرس اللغوي العربي، حيث أدرك سيبويه - و من جاء بعده من اللغويين - أن ألفاظ اللغة تختلف فيما بينها في ارتباطها بالمعاني ، حيث قسّم وجوه الاتفاق و الافتراق تلك على ثلاثة أقسام ، فقال : " اعلم أنّ من كلامهم **اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين** ، **واختلاف اللفظين و المعنى واحد** ، و **اتفاق اللفظين و اختلاف** المعنيين ... و اتفاق اللفظين والمعنى مختلف قولك : وجدت عليه من الموجدة ، و وجدت إذا أردت وجدان الضالة ، و أشباه ذلك كثير " . [75]
وإذا كان سيبويه لم يضع مصطلحا خاصّا لأيّ من هذه الأقسام الثلاثة ، فإن أولئك الذين أخذوها عنه وضعوا لها مصطلحات شاعت بعد ذلك في كتب اللغة ؛ فألفاظ القسم الأول أطلقوا عليها الألفاظ « المتباينة » و ألفاظ القسم الثاني أطلقوا عليها الألفاظ « المترادفة » و ألفاظ القسم الثالث فقد أطلقوا عليها الألفاظ « المشتركة » .
ويُعدّ هذا التقسيم الأساس الذي انطلق منه أغلب من جاء بعد سيبويه، غير أنّ بعض العلماء أضاف قِسمًا آخر إلى هذه الأقسام و هو الألفاظ « المتواطئة » و هي التي تُطلق على أشياء متغايرة بالعدد ، و لكنها متفقة بالمعنى الذي وضع الاسم له عليها ، أي يجمعها أمر معنوي تشترك فيه ، [76]و مثّلوا لذلك باسم (الرّجل) فإنه يُطلق على زيد و عمرو و بكْ و خالد ، و اسم (الجسم) يُطلق على السماء و الأرض و الإنسان ، لاشتراك هذه الأشياء في معنى الجسمية ؛ و هو ما يطلق عليه (اسم الجنس) عند النحويين [77].
ويُعدّ القسم الأول وهو اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين "هو وجه القياس الذي يجب أن يكون عليه الألفاظ لأنّ كل معنى يختصّ فيه بلفظ لا يَشرَكُه فيه لفظ آخر فتنفصل المعاني بألفاظها و لا تلتبس". [78]

و قد تعرّض للقسم الثالث أبو الفتح عثمان بن جني في باب سمّـاه (في اتفاق اللفظين و اختلاف المعنيين في الحروف و الحركات و السكون) [79] ، و قد وصفه بأنه "كثيرٌ في كتب العلماء ، و قد تناهبته أقوالهم ، و أحاطت بحقيقته أغراضهم" . [80] و أورد مثالا لذلك هو لفظ (وجد) واستعمالاته المختلفة .

كما يُعدّ القسم الأول «أكثر الكلام» كما وصفه ابن فارس في باب الأسماء كيف تقع على المسميات [81] ، و كذلك في باب أجناس الكلام في الاتفاق والافتراق [82]. و أورد في هذا السياق مثالين عن القسم الثالث «اتفاق اللفظ و اختلاف المعنى» هما لفظ (العين) و لفظ (قضى) .

و ما يُلاحظ في هذا الصدد ، أن كلاّ من ابن جني و ابن فارس قد أشارا إلى هذه الظاهرة اللغوية و لكنّهما لم يَحُدَّاها بتعريف جامع ، و لم يُطلقا عليها مصطلحًا معيّنًا ، كَسَلَفِهِمَا سيبويه ، و اكتفوا جميعا بإعطاء أمثلة لا تعبّر عن حالات المشترك اللفظي كلها .

غير أن طائفة أخرى من العلماء أشارت إلى هذه الأقسام الثلاثة بمصطلحاتها التي شاعت بعد ذلك كما ذكرنا من قبل ، و هي الألفاظ المتباينة و المترادفة و المشتركة ، و أضاف أبو حامد الغزالي إليها قِسمًا رابعًا و هو الألفاظ المتواطئة ، و عرّف الألفاظ المشتركة بأنّها " الأسامي التي تُطلق على مسميات مختلفة ، لا تشترك في الحدّ و الحقيقة البتّة كاسم العين للعضو الباصر ، و للميزان ، و للموضع الذي يتفجّر من الماء - و هي العين الفوّارة - ، وللذهب ، و للشمس ، و كاسم المُشتري تقابل عقد البيع ، و للكوكب المعروف . " [83]

و لإزالة الغموض الذي قد يؤدي إلى التسوية بين اللفظ المشترك و المتواطئ ، يشير الغزالي إلى صعوبة التمييز بينهما في بعض الحالات و التي يُسمّيها متشابها ، يقول في هذا الصدد : " الاسم المشترك قد يدل على المختلفين - كما ذكرناه - و قد يدل على المتضادين كالجلل للحقير و الخطير ، و الناهل للعطشان و الريان ، و الجون للسواد و البياض و القرء للطهر و الحيض ؛ و اعلم أنّ المشترك قد يكون مشكلا قريب الشبه من المتواطيء و يعسر على الذهن – و إن كان في غاية الصفاء – الفرق بينهما و لنـسمّ ذلك متشابها ... " [84] .

و إذا كان الغزالي قد سعى لتوضيح معنى اللفظ المشترك و إبراز مكانته المتميزة ضمن الأقسام الأربعة كما ذكرنا ، فإنّ علي بن محمد الجرجاني قد أدرج ضمن المشترك علاقات دلالية و أخرى منطقية و ذلك في تعريفه له بقوله : " المشترك : ما وُضع لمعنى كثير بوضع كثير ، كالعين ، لاشتراكه بين المعاني ... ، و الاشتراك بين الشيئين ، إن كان بالنوع يُسمّى مماثلة ، كاشتراك زيد و عمرو في الإنسانية ، و إن كان بالجنس يُسمّى مجانسة ، كاشتراك إنسان و فرس في الحيوانية ... " [85].

و من اللغويين القدماء الذين تعرّضوا لهذه الظاهرة اللغويّة نجد جلال الدين السيوطي الذي خصّ النوع الخامس و العشرين لمعرفة المشترك [86]. حيث استعمل المصطلح الذي شاع إزاء ظاهرة اتحاد اللفظ و تعدد المعنى ؛ كما نجده ينقل عن أهل الأصول تعريفا للمشترك " بأنه اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر دلالةً على السواء عند أهل تلك اللغة " [87]. و الجديد في تعريف الأصوليين هو عبارة (على السواء) التي تحمل وجهين محتملين : أوّلهما أن يكون كلا المعنيين أصلاً في الوضع ، أي من واضعين مختلفين في اللغة الواحدة (لاختلاف اللهجات) ، و الوجه الثاني أن يستوي أهل لغة ما في معرفة أوجه استعمالات اللفظ المشترك ؛ و هو أمر غير متحقّق في الواقع و مستبعد ، لذلك توسّع ذكر كثير من الألفاظ المشتركة التي لا يعرف أوجه استعمالاتها كثيرٌ من مستعملي اللغة [88].

و لا يفوتنا في هذا المقام التذكير بأن السيوطي قد أسهب في دراسة ظاهرة المشترك اللفظي و ذلك ليس بتخصيصه لها حيزا كبيرا من كتابه (المزهر) كما ذكرنا قبل قليل ، بل عالج الظاهرة أيضا في كتابه (الإتقان في علوم القرآن) بعنوان "معرفة الوجوه و النظائر" في النوع التاسع و الثلاثين من الكتاب. [89]

و قد أشار في بداية هذا النوع إلى مؤلّف آخر له بقوله : "و قد أفردتُ في هذا القسم كتابا سمّيته : "معترك الأقران في مشترك القرآن[90] "، و قد جعله للمشترك الوارد في القرآن الكريم . و قد فصّل السيوطي الحديث عن هذه الظاهرة في كتابه (الإتقان) ، و يلاحظ أنه غالبا ما يستعمل عند حديثه عن المشترك لفظ الوجوه و النظائر بدلا منه ، فالوجوه عنده هي ما يعنيه اللغويون بالمشترك اللفظي ، الذي يستعمل في عدة معان ، كلفظ الهدى ، الذي ساق له السيوطي سبعة عشر معنى في القرآن الكريم ، و هذه طائفة من أمثلة هذا النوع ، كما يقول السيوطي : من ذلك " الهُدى" يأتي على سبعة عشر وجها : بمعنى الثبات : "اهدنا الصراط المستقيم" (الفاتحة /6) . و البيان : "أولئك على هُدًى من ربّهم" (البقرة /5) . و الدين : "إنّ الهُدَى هُدَى الله" (آل عمران / 73) . و الإيمان : "و يزيدُ الله الذين اهْتَدَوْا هُدًى" (مريم / 76) . و الدّعاء : "و لكلّ قوم هادٍ" (الرعد / 7) ، " و جعلناهم أئمة يَهْدُون بأمرنا" (الأنبياء / 73) ، و بمعنى الرُّسُل و الكتب : "فإمّا يأتينَّكم منّي هُدًى " (البقرة / 38) أو (طه / 123) . و المعرفة : "و بالنّجْمِ هم يهْتدُون " (النحل / 16). و بمعنى النبيّ صلّى الله عليه و سلّم : "إنّ الذين يكتُمون ما أنْزلنا من البيّناتِ و الهُدى" (البقرة / 159). و بمعنى القرآن : "و لقد جاءهُم من ربّهم الهُدى" (النجم / 23) . و التوراة : "و لقد آتيْنا موسى الهُدى" (غافر / 53) . و الاسترجاع : "و أولئك هُمُ المُهْتدُون" (البقرة / 157) . و الحُجَّة : "لا يهْدي القوم الظالمين" (البقرة / 258) ، بعد قوله : "ألم تَرَ إلى الذي حاجَّ إبراهيمَ" ، أي : لا يَهْديهم حُجَّة . و التوحيد : "إن نتَّبِع الهُدى مَعَك" (القصص/57) . و السُنَّة : "فبِهُداهُم اقْتَدِهْ" (الأنعام / 90) ، و "إنّا على آثارهم مُهتدُون" (الزخرف / 22) . و الإصلاح : "و أنَّ اللهَ لا يَهْدي كيْد الخائنين" (يوسف/52). و الإلهام : "أعْطى كلّ شيْءٍ خَلْقَهُ ثُم هَدَى" (طه / 50) ، أي ألهمَ المَعَاش . و التوبة : "إنّا هُدْنا إليك" (الأعراف / 156) . و الإرشاد : "أن يهْديَني سَواءَ السّبيل" (القصص/ 22)[91]

و لا يفوتنا أن نسجل في هذا السياق ، و انطلاقا مما أورده السيوطي عن لفظة (الهدى) ، أن مفهوم الاشتراك اللفظي عند القدماء عموما يقوم على اتحاد اللفظ و تعدّد المعاني ، دون قيود أو شروط واضحة بإمكانها غربلة الأمثلة المُساقة ، أو تبيان المعنى الحقيقي من المجازي ، أو غيرها من المسائل التي تكشف عن إمكانية انتماء اللفظ المشترك – ذي المعاني المختلفة – إلى أقسام متباينة من الكلام .

غير أن ما يمكن أن نشير إليه بصدد تعدّد معاني كثير من الألفاظ هي أن عناية علماء العربية الأولى ، كانت قد انصبّت – قبل البدء في تصنيف العلوم – على التدقيق في طبيعة تلك الألفاظ ، و ما تحمله من معانٍ ، من أجل ضبط دلالة الخطاب المتداول ، و تخليصه مما يمكن أن يكون قد علق به من شوائب جرّاء ما أصاب المتكلمين لغة الضاد من عُجمة ، أدّت إلى تحريفه و تصحيفه ، و ذلك في إطار ما عُرِف بظاهرة اللحن في العربية ، و التي أصابت اللغة في ألفاظها و معانيها ، لذلك اتّجهت جهود علماء العربية في المقام الأول إلى وضع معايير لسلامة النص اللغوي ، بضبطه و تحديده و حصره ، بما يخدم النص القرآني باعتباره كتاب العربية الأول ، و هو ما يُفسّر جهود علماء العربية القدماء في التدقيق في معاني الألفاظ بصورة عامة ، و تعدُّد معاني اللفظ الواحد على وجه الخصوص .

و لا يفوتنا في هذا السياق أن نُشير إلى انقسام القدماء إزاء المشترك اللفظي إلى فريقين :

أولهما يقرّ بوجوده بوصفه واقعا لغويا لا يمكن إنكاره ، و هو ما ذهب إليه أغلب علماء العربية (من نحويين و لغويين) من أمثال الخليل (ت 175 هـ) و تلميذه سيبويه (ت 186هـ) ، و الأصمعي (ت 216هـ) ، و ابن سلام (ت 224هـ) ، و إبراهيم بن محمد اليزيدي (ت 225 هـ) ، و ابن السكّيت (ت 244 هـ) ، و المبرّد (ت 286 هـ) ، و ابن دريد (ت 311 هـ) ، و أبو الطيب اللغوي (ت 351 هـ)، و الأزهري (ت 371 هـ) ، و ابن فارس (ت 395 هـ) ، و الجوهري (ت 400 هـ) ، و الثعالبي (ت 429 هـ)و السيوطي (ت 711 هـ)و غيرهم .

و **ثانيهما** ينكر وجوده مطلقا بوصفه عندهم طريقا إلى الابهام و الغموض ، و بابه المجاز، و يعمل على تأويل أمثلته بما يخرجها عن بابها[92].

و سبب ظهور هذا الاتجاه أن بعض العلماء قد بالغ في جمع الكثير من الكلمات التي لا صلة لها بالاشتراك اللفظي ، فظهر هذا الفريق منكرا لعدّ تلك الكلمات من هذا الباب ، و يُمثّل هذا الرأي قلّة من اللغويين ، و من أبرز أنصاره ابن درستويه (ت 347 هـ) الذي كان يرى أن "اللغة موضوعة للإبانة عن المعاني ، فلو جاز وضع لفظ واحد للدلالة على معنيين مختلفين ، أو أحدهما ضد الآخر ، لما كان ذلك إبانة بل تعمية و تغطية ." [93]

و للسياق دور كبير في إزالة هذه التعمية المشار إليها ، إذ يساعد السياق في تحليل دلالة الألفاظ ، بل قد يكون أحيانا المُحدّد الأساسي لها ، ففي قولنا : (رأيتُ فلانًا بأمّ عيني) فإن الذي يتبادر مباشرة إلى الذهن أن المراد بلفظ (عين) هو (عين) الإنسان الباصرة ، أما في قولنا : (شربت من العين) ، فإن السياق يفيد أن المراد بلفظ (عين) هنا هو (عين) الماء .

و مما تقدّم ، يتّضح أن للسياق دور كبير في دلالة الكلمة و هو المحدّد لمعناها المقصود ، و هو ما يزيل الغموض و التعمية التي احتج بها المنكرون لوجود المشترك .

فالمشترك اللفظي ظاهرة واقعة في العربية ، و أثبته علماؤها في كثير من الألفاظ ، و بيّنوا أنه لا يوجد مانع عقلي من وجوده ، و قد فرضته قوانين التطور اللغوي الدلالي ، و قد كان من عناية العلماء العرب – قدمائهم و محدثيهم – بهذه الظاهرة ، إغناؤهم المكتبة العربية بعشرات لمصنفات ، و التي أشرنا إليها في بداية هذا المبحث .

و لا يفوتنا أن نشير في هذا الصدد ، أنه كان من عنايتهم كذلك بهذه الظاهرة أنهم بيّنوا أسباب حدوثها في العربية ، و مجال هذه الدراسة لا يتّسع للخوض في هذه المسألة .

- المشترك اللفظي عند المحدثين :

درس المحدثون من اللغويين العرب ظاهرة المشترك اللفظي من جوانب متعددة ، فكما لم يتوقفوا عند تحديد مفهوم الاشتراك ، فإنهم لم يختلفوا في وقوعه " بل إنّهم أقرّوه في جميع اللغات ، و بيّنوا أثر السياق في تحديد أحد معانيه ، و إنّما كان منهم الموسّع لدائرة الاشتراك و منهم المضيّق".[94] كما أنّهم تتبّعوا عوامل حدوثه و آثاره في اللغة بين الإيجاب و السلب .

و ما يجدر التركيز عليه في هذا السياق ، هو تمييز اللغويين العرب المحدثين في نظرتهم للمشترك اللفظي بين أربعة أنواع :

- أولها : وجود معنى أساسي للفظ ، تدور حوله عدة معان فرعية أو هامشية . [95]
- ثانيها : تعدّد المعنى ، نتيجة استعمال اللفظ في أوضاع مختلفة .[96]
- ثالثها : دلالة الكلمة الواحدة على أكثر من معنى ، نتيجة لحدوث تطوّر في جانب المعنى .[97]
- رابعها : وجود كلمتين يدل كل واحد منهما على معنى ، و قد اتّحدت صورة الكلمتين نتيجة تطور في جانب النطق .[98]

و إذا كان من اللغويين من يعدّ الأنواع الثلاثة الأولى من المجاز ، و بالتالي يخرجها من دائرة الاشتراك ، فإن منهم من يدمج النوع الثالث و الرابع و يعدّهما نوعا واحدا ، غير أنّ اتّصالهم بالدرس اللغوي عند الغربيين المُحدثين قد حصر الخلاف عند العلماء بين مصطلحين هما : المشترك اللفظي و تعدّد المعنى، حيث إنّ أصل الخلاف هو في تحديد مفهوم الكلمة عند كلّ منهما ، لأن المصطلحين يشيران إلى دلالة كلمة واحدة على مدلولين .

و في هذا السياق يشير محمد نور الدين المنجد إلى أن اللغويين الغربيين "يفصلون في دراستهم للاشتراك بين مصطلحين ، هما : Polysemy ، و يعني تعددّ المعنى للكلمة ، و هذا أقرب لمعنى المشترك في العربية ، و الثاني: Homonymy ، و هو مجموعة من الكلمات لا علاقة بينها سوى اتفاقها في الصيغة أو الشكل ، و هو أقرب إلى الجناس التام عندنا ."[99]

و انطلاقا من هذا التحديد ، فإن الأنواع الثلاثة الأولى من المشترك اللفظي ، المذكورة آنفا عند اللغويين العرب المحدثين ، لا تخرج عن "تعدّد المعنى" للكلمة : يعني صيغة واحدة لها أكثر من دلالتين (Polysemy) ، أما النوع الرابع السابق ذكره من أنواع المشترك ، فاختلاف الدلالة فيه ليس في إطار نفس الكلمة ، بل وجود دلالتين أو أكثر لكلمتين أو عدة كلمات (Homonymy) .

و إذا كان القدماء من علماء العربية لم ينتبهوا إلى التفريق بين هذين النوعين من المشترك ، فإن المحدثين منهم وضعوا معايير صرفية و أخرى دلالية للتفريق بينهما . و ما يلاحظ في هذا السياق ، أن مصنّفاتهم القديمة و الحديثة - التي تعرّضت للمشترك اللفظي – لم تُشِر صراحة إلى ما يُميّز هذا المشترك اللفظي عن بعض الظواهر التي تتداخل معه في الاستعمال ، ألا و هي "الجناس" أو "المتجانس" ، حيث تناول البلاغيون هذه الظاهرة تحت مصطلح "التجنيس" و يعني عندهم أن يتّفق اللفظ و يختلف المعنى ، و لا يكون أحدهما حقيقة و الآخر مجازا ، بل يكونا حقيقيّين ، مقسّمين إياه إلى مماثل و مستوف و متشابه ، و جميعها لا علاقة بينها سوى اتّفاقها في الصيغة أو الشكل (Homonymy) .

لقد كان للمشترك اللفظي عند علماء البلاغة مقام كبير ، لأن عددا من فنون البديع كالجناس و غيره من فنون البلاغة قائم عليه ، مستمد وجوده من وجوده ، و هذا ما جعل المشترك اللفظي موضع عناية البلاغيين .

و نخلص من هذا التحليل إلى الإجابة عن طبيعة العلاقة بين كلّ من المتجانس والمشترك اللفظي في مجال الاستعمال ، حيث يمكننا تحديد مجال استعمال اللفظ المتجانس في العربية – من خلال هذا البحث – ضمن مصطلح الهومونيمي (Homonymy) ، واستعمال اللفظ المشترك في العربية ضمن مصطلح البوليزيمي (Polysemy) .

و لا يتّسع المقام للتوسع في دراسة مضامين هذين المصطلحين في الدرس اللغوي الحديث ، و هو ما سيكون موضع بحث مفصّل قادم بحول الله .

خاتمة :

و يمكننا في نهاية هذا المقال أن نتوقف عند أهم المحطات التي عالجها هذا البحث ، و منها على وجه الخصوص :

- أن المظان المتخصصة ، لغوية و اصطلاحية ، بيّنت أن لفظة "متجانس" و مشتقاتها تفيد بورود لفظين أو أكثر، متشابهين شكلا و مختلفين معنى ، و هو المفهوم الذي استعمله اللغويون و البلاغيون .
- أن ظاهرة المماثلة اللفظية و التي تحمل معنيين مختلفين ، لقيت عناية علماء البلاغة العربية حيث اندرج "الجناس" و مشتقاته عندهم ضمن المحسنات اللفظية .
- إذا كان "التجنيس" هو اتفاق الألفاظ و اختلاف المعاني ، فإن هذا المفهوم قد أحالنا على أحد أهم خصائص العربية و هو "المشترك اللفظي" ، و هو الاستعمال الذي تقاطع بين الدرسين اللغوي و البلاغي .
- كانت بداية العناية بظاهرة الاتفاق في اللفظ و الاختلاف في المعنى قد ظهرت لدى علماء التفسير أولا ، و قد دُرست عندهم تحت مصطلح : "الوجوه و النظائر" .
- أفاد اتّصال اللغويين العرب المحدثين بالدرس اللغوي عند نظرائهم الغربيين المحدثين ، إلى حصر الخلاف عندهم بين مصطلحين هما "المشترك اللفظي" و "تعدّد المعنى" .
- أن استعمال لفظ "المتجانس" – في هذا البحث – يندرج ضمن مصطلح الهومونيمي (Homonymy) ، بينما استعمال لفظ "المشترك" ضمن مصطلح البوليزيمي (Polysemy).

هوامش المادّة العلمية:

1 - معجم مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت395 هـ) . تحقيق و ضبط : عبد السلام محمد هارون . دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع . 1399 هـ - 1979 م . (جنس) : ج 1 / 486 .

- و يُنظر قول الخليل في : كتاب العين ، مرتبا على حروف المعجم ، للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175 هـ) . ترتيب و تحقيق : د. عبد الحميد هنداوي . منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان . ط1 ، 1424 هـ - 2003 م . (جنس) : ج1/ 267 .

2 - الصحاح : تاج اللغة و صحاح العربية ، لإسماعيل بن حماد الجوهري(ت393 هـ). تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار . دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان . ط4 ، 1990 . (جنس) : ج3 / 915 .

3 - لسان العرب لابن منظور (ت 711 هـ). طبعة جديدة محققة ، تحقيق : عبد الله علي الكبير و محمد أحمد حسب الله و هاشم محمد الشاذلي . دار المعارف ، القاهرة . (د .ت) . (جنس) : ج1 / 700 .

4 - تاج العروس من جواهر القاموس للسيد محمد مرتضى الحسيني الزَّبيدي (ت 1205 هـ). تحقيق : الترزي و حجازي و الطحاوي و العزباوي ، مراجعة : عبد الستار أحمد فراج . المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، مطبعة حكومة الكويت ، 1395 هـ - 1975 م ، (جنس) : ج15 / 515 .

- و يُنظر هذا النص في : أساس البلاغة لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري (ت 538 هـ) . تحقيق : محمد باسل عيون السود . منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان . ط 01 ، 1419 هـ - 1998 م : (جنس) ج01/ ص152 .

5 - تاج العروس : (جنس) ج15 / ص 515 ، 516 .

6 - المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، مكتبة الشروق الدولية ، ط 4 ، 1425 هـ - 2004 م : ص 140 .

7 - الهوجل : المفازة البعيدة التي ليست لها أعلام ، و الأرض التي لا معالم بها ، ينظر : لسان العرب لابن منظور : (هجل) ج6/ 4622 ؛ تاج العروس للزبيدي (هجل) ج115/31 ، تحقيق: عبد العليم الطحاوي ، مراجعة : د. حسين محمد شرف و د. خالد عبد الكريم جمعة. 1421 هـ - 2000 م .

8 - الهوجل : الناقة السريعة الذاهبة في سيرها ، و قيل : هي الناقة التي كأنّ بها هَوَجًا من سرعتها . يُنظر : لسان العرب (هجل) : ج6 / 4623 ؛ تاج العروس (هجل) : ج115/31 .

9 - مفاتيح العلوم للشيخ أبي عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف الكاتب الخوارزمي(ت 380 هـ) ، تقديم د. جودت فخر الدين . دار المناهل للطباعة و النشر و التوزيع ، بيروت ، لبنان . ط1 ، 1417 هـ - 1997 م : ص 97 .

10 - الكليات ، معجم في المصطلحات و الفروق اللغوية لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت 1094 هـ). قابله على نسخة خطية و أعدّه للطبع و وضع فهارسه : د. عدنان درويش و محمد المصري . مؤسسة الرسالة للطباعة و النشر و التوزيع ، بيروت ، لبنان . ط2 ، 1419 هـ - 1998 م : ص 275.

11 - موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون و العلوم للتهانوي (كان حيا عام 1158 هـ) . تقديم و إشراف و مراجعة : د. رفيق العجم ، تحقيق د. علي دحدوح . مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت ، لبنان . ط1 ، 1996 م : ج1/ 588 .

12 - معجم المصطلحات البلاغية و تطورها ، د . أحمد مطلوب . مطبعة المجمع العلمي العراقي ، 1406 هـ - 1986 م : ج2 / 51 .

13 - المرجع نفسه : ج 2 / 52 .

14 - امتدّ تعرّض أحمد مطلوب في معجمه لمصطلح (التجنيس و مشتقاته) من ص 51 إلى ص 109 من الجزء الثاني .

15 - معجم المصطلحات البلاغية و تطورها : ج 2 / 414 – 423 .

16 - الكتاب لسيبويه ، تحقيق و شرح عبد السلام محمد هارون . عالم الكتب ، ط 3 ، 1403 هـ - 1983 م : ج 1 / ص 24 .

17 - المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرّد . تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة . عالم الكتب ، بيروت ، (د . ت) : ج 1 / ص 46 .

18 - الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : محمد علي النجار . دار الهدى للطباعة و النشر ، بيروت ، لبنان ، (د . ت) : ج 1/ص93 .

19 - الصاحبي في فقه اللغة و سنن العرب في كلامها لأبي الحسين أحمد بن فارس ، حققه و قدم له : د . مصطفى الشويمي . مؤسسة أ . بدران للطباعة و النشر ، بيروت ، لبنان . 1383 هـ - 1964 م : ص 201 .

- المرجع نفسه : ص 201 . 20

21 - حديث نبوي شريف ، ينظر : فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت 852 هـ) . اعتنى به : أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي . دار طيبة للنشر و التوزيع ، الرياض . ط 01 ، 1426 هـ - 2005 م . كتاب المظالم ، الباب الثامن ، الحديث رقم 2447 ، المجلد 06 : ص 266 ، 267 .

22 - فقه اللغة و أسرار العربية لأبي منصور الثعالبي ، شرحه و قدم له و وضع فهارسه د. ياسين الأيوبي .المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، 1422 هـ - 2002 م : ص 435 .

23 - ورد الشطر الأول كالآتي : فَبِتْنَا كأنَّ البَيْتَ حُجِّرَ فَوْقَنَا ، و (ريحت) : أصابتها ريح ، فجاءت بنسيمها ؛ ينظر : - الوساطة بين المتبني و خصومه للقاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني ، تحقيق و شرح : محمد أبو الفضل إبراهيم و علي محمد البجاوي . المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت . ط 01 ، 1427 هـ - 2006 م : ص 45 .

24 - فقه اللغة و أسرار العربية : ص 436 .

25 - المرجع نفسه : ص 436 .

26- معجم الألفاظ و الأعلام القرآنية ، محمد إسماعيل إبراهيم . دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1969 م : (ورى) : ص 273 .

- المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية بالقاهرة : (ورى) : ص 1028 .

27 - كتاب البديع ، عبد الله بن المعتز . اعتنى بنشره و تعليق المقدمة و الفهارس : إغناطيوس كراتشقوفسكي . دار المسيرة ، بيروت . ط 03 ، 1402 هـ - 1982 م : ص 25 .

و الأبواب الخمسة التي ذكرها في كتابه هي : الاستعارة ص 03 و التجنيس ص 25 و المطابقة ص 36 و ردّ أعجاز الكلام على ما تقدّمها ص 47 و المذهب الكلامي ص 53 .

28 - المرجع نفسه : ص 25 .

29 - الوساطة بين المتنبي و خصومه ، للقاضي الجرجاني : ص 45 – 47 .

30 - كتاب الصناعتين الكتابة و الشعر ، لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري . تحقيق : علي محمد البجاوي و محمد أبو الفضل إبراهيم . دار الفكر العربي ، (د . ت) : ص 330 .

31 - العمدة في محاسن الشعر و آدابه و نقده ، لأبي علي الحسن بن رشيق القيرواني . تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد . دار الجيل للنشر و التوزيع و الطباعة ، بيروت ، لبنان . ط 05 ، 1401 هـ - 1981 م : ص 321 – 332 .

32 - « نَجَا » الأولى من « النَّجْو » ، و هو ما يَخرُج من البطن من الغائط ، يُريد أنّه من خوفه أحدث ، و « نَجَا » الثانية تعني أنه لم ينجُ ، من النجاة .

33 - هو أبو الفتح البُستي صاحب القصيدة المشهورة التي مطلعها : « زيادةُ المَرْءِ في دُنياهُ نُقصَانُ » ، وقبل البيت الذي أورده عبد القاهر قول البُستي :

قِيل للقلبِ : ما دَهَاكَ ؟ أَجِبْنِي قال لي : بائِعُ الفَرَاني فَرَانِي .

وقد وَرَدَ بيتُ البُستي في رواية أخرى كالآتي :

عَارِضَاهُ بِمَا جَنَا عَارِضَاهُ أَوْدَعَانِي أَمُتْ بِمَا أَوْدَعَانِي .

فقوله « أودعاني » إنما هي « أو » التي للعطف ، نسق بها « دعاني » وهو أمر الإثنين من « دع » على قوله « عارضاه » الذي في أول البيت ، و قوله « أودعاني » الذي في القافية فعل ماض من اثنين ، تقول في الواحد « أودَع ، يُودِع » من الوديعة . ينظر في هذا : العمدة من محاسن الشعر و آدابه و نقده لابن رشيق القيرواني : ص 328 . والبيتان – بالرواية الأخيرة – في : معاهد التنصيص على شواهد التلخيص للشيخ عبد الرحيم بن أحمد العباسي . تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد . عالم الكتب ، بيروت . 1367 هـ - 1947 م : ج 03 / ص 210 ،211 .

34 - أسرار البلاغة ، عبد القاهر الجرجاني . قرأه وعلق عليه : محمود محمد شاكر . مطبعة المدني بالقاهرة ، دار المدني بجدة ، (د . ت) : ص7 ، 8 .
35 - المثل السائر في أدب الكاتب و الشاعر لضياء الدين بن الأثير . قدمه و حققه و علق عليه د . أحمد الحوفي و د . بدوي طبانة . دار نهضة مصر للطبع و النشر ، القاهرة . (د . ت) . القسم الأول : ص 262 .
36 - تحرير التحبير في صناعة الشعر و النثر و بيان إعجاز القرآن ، لابن أبي الإصبع المصري ، تقديم و تحقيق : د . حفني محمد شرف . منشورات لجنة إحياء التراث الإسلامي ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، الجمهورية العربية المتحدة . يشرف على إصدارها : محمد توفيق عويضة ، (الكتاب الثاني) ، 1963 م : ص 102 – 110 .
37 - جوهر الكنز " تلخيص كنز البراعة في أدوات ذوي اليراعة " لنجم الدين أحمد بن إسماعيل بن الأثير الحلبي . تحقيق : د . محمد زغلول سلام . منشأة المعارف بالإسكندرية ، (د . ت) : ص 91 – 99 .
38 - ينظر في ذلك : - دروس البلاغة العربية ، نحو رؤية جديدة ، الأزهر الزناد . المركز الثقافي العربي للنشر و التوزيع ، الدار البيضاء ، بيروت ؛ العربية (محمد علي الحامي) للنشر ، صفاقس ، تونس . ط 01 ، 1992 م : ص 09 .
39 - ينظر في ذلك مثلا : - البلاغة الاصطلاحية ، د.عبده عبد العزيز قلقيلة . دار الفكر العربي ، القاهرة . ط 03 ، 1412 هـ - 1992 م : ص 288 .
- و يراجع أصل هذا التعريف للبديع في :
- الإيضاح في علوم البلاغة : المعاني و البيان و البديع . (مختصر تلخيص المفتاح) ، للخطيب القزويني ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان ، (د . ت) : ص 192 .
- التلخيص في علوم البلاغة للخطيب القزويني . ضبطه و شرحه : عبد الرحمن البرقوقي . دار الفكر العربي ، (د. ت) : ص 347 .
- ينظر في ذلك : - البلاغة الاصطلاحية ، د. عبده عبد العزيز قلقيلة : ص 289 . 40
41 - يراجع في ذلك كتابه : الإيضاح في علوم البلاغة : ص 192 – 226 .
وكذا كتابه : التلخيص في علوم البلاغة : ص 347 – 397 .
42 - البلاغة و التطبيق ، د. أحمد مطلوب ، د كامل حسن البصير . منشورات التعليم العالي و البحث العلمي ، جمهورية العراق . ط 02 – 1420 هـ - 1999 م : ص 425 .
43 - ينظر نص عبد القاهر الجرجاني في هذا البحث : ص 09 .
44 - أسرار البلاغة : ص 11 .
45 - البلاغة و التطبيق ، د . أحمد مطلوب ، د. كامل حسن البصير : ص 454 ، 455 .
46 - هو ضياء الدين بن الأثير في كتابه : المثل السائر في أدب الكاتب و الشاغر : ج 1 / 51؛ و ينظر في ذلك : فن الجناس ، علي الجندي . دار الفكر العربي ، مصر ،(د.ت) : ص 21 .
47 - المرجع نفسه : ص 29 .
48 - البديع في ضوء أساليب القرآن ، د. عبد الفتاح لاشين . دار الفكر العربي ، القاهرة . 1419 هـ - 1999 م : ص 158 .
49 - جواهر البلاغة في المعاني و البيان والبديع للسيد أحمد الهاشمي ، ضبط و تدقيق و توثيق : د. يوسف الصميلي . المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ط1 ، 1999 م : ص 325 .
50 - فن البديع ، د. عبد القادر حسين . دار الشروق ، بيروت ، القاهرة ، ط 1 ، 1403 هـ - 1983 م : ص 109 .

51 - البلاغة العربية : أسسها و علومها و فنونها ، عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني . دار القلم ، دمشق ؛ الدار الشامية ، بيروت . ط 1 ، 1416 هـ - 1996 م : ج2/ ص 485 .
52 - المثل السائر في أدب الكاتب و الشاعر : ج 01 / ص 262 .
53 - عين نضاخة : ينبثق منها الماء في قوة .
54 - مُلِثَّة : دائمة المطر .
55 - المثل السائر في أدب الكاتب و الشاعر : ج 01 / ص 50 .
56 - فن الجناس : ص 64 .
57 - المرجع نفسه : ص 20 .
58 - الوجوه و النظائر في القرآن الكريم ، سلوى محمد العوّا . دار الشروق ، القاهرة . ط 01 ، 1419 هـ - 1998 م : ص 18 .
- المرجع السابق : ص 19 . 59
60 - ينظر قول أبي حسن الأشعري أعلاه في :
- المشترك اللفظي في ضوء غريب القرآن الكريم ، د. عبد العال سالم مكرم . عالم الكتب ، القاهرة . ط 01 ، 1430 هـ - 2009 م : ص 31 .
61 - للاطلاع على الجهود المطبوعة و المخطوطة و المفقودة لعلمائنا القدامى في هذا المجال ، ينظر على سبيل المثال :
أ – الاشتراك اللفظي في القرآن الكريم بين النظرية و التطبيق ، محمد نور الدين المنجّد . دار الفكر المعاصر ، بيروت ، لبنان ؛ دار الفكر ، دمشق ، سوريا . ط 01 ، 1419 هـ - 1999 م : ص 75 - 82 .
ب – المشترك اللفظي في ضوء غريب القرآن ، د. عبد العال سالم مكرم : ص 31 - 39 .
جـ - معجم المعاجم ، أحمد الشرقاوي إقبال . دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان . ط 02 ، 1993 م : ص 18 - 21 .
د - الوجوه و النظائر في القرآن الكريم ، سلوى محمد العوّا : ص 19 - 30 .
هـ - الوجوه و النظائر في القرآن الكريم ، مقاتل بن سليمان البلخي ، تحقيق د. حاتم صالح الضامن . مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة و التراث ، دبي . ط 01 ، 1427 هـ - 2006 م ، مقدمة المحقق : ص 08 .
62 - ينظر تعريفه في :
- الاشتراك اللفظي في القرآن الكريم بين النظرية و التطبيق ، محمد نور الدين المنجّد : ص 93 .
- الوجوه و النظائر في القرآن الكريم ، سلوى محمد العوّا : ص 42 .
63 - ورد ذكرها مثلا في المراجع الآتية :
- الاشتراك اللفظي في القرآن الكريم بين النظرية و التطبيق، محمد نور الدين المنجّد : ص 75 - 82 .
- معجم المعاجم ، أحمد الشرقاوي إقبال: ص 18 - 21 .
- الوجوه و النظائر في القرآن الكريم ، سلوى محمد العوّا : ص 31 - 35 .
64 - الاشتراك اللفظي في القرآن الكريم بين النظرية و التطبيق ، محمد نور الدين المنجد : ص27 .
65 - ينظر في ذلك : المرجع نفسه : ص 27 ، 28 .
66 - معجم مقاييس اللغة ، (شرك) : 265/3 .
67 - كتاب العين ، ترتيب و تحقيق د. عبد الحميد هنداوي ، (شرك) : 327/2 .
68 - الصحاح ، (شرك) ، 1593/4 .

69 - لسان العرب ، (شرك) : 2249/4 .
70 - تاج العروس ، (شرك) : 228/27 . (تحقيق مصطفى حجازي ، 1413هـ - 1993 م) .
71 - الكليات ، معجم في المصطلحات و الفروق اللغوية : ص 118 .
72 - المرجع نفسه : ص 119 .
73 - موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون و العلوم : 202/01 .
74 - المعجم الوسيط (مجمع اللغة العربية بالقاهرة) : ص 480 .
75 - الكتاب : 1/ 24 .

76 - ينظر في ذلك مثلا :
المستصفى من علم الأصول لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت 505 هـ) . دراسة و تحقيق د. حمزة بن زهير حافظ . (د.ط) ،(د.ت) . الجزء الأول : المقدمات المنطقية – الأحكام : ص 96 .
- شرح المفصل لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت 643 هـ) . عالم الكتب ، بيروت ؛ مكتبة المتنبي ، القاهرة ، (د . ت) : 26/01 .
78 - المخصص لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده (ت 458 هـ) . تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة . منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، (د . ت) : 258/13 .
- الخصائص : 93/1 . 79
- المرجع نفسه : 93/1 . 80
- الصاحبي في فقه اللغة و سنن العرب في كلامها : ص 96 . 81
- المرجع نفسه : ص 201 . 82
- المستصفى من علم الأصول : 97/1 . 83
84- المرجع نفسه : 98/1 .
85 - التعريفات لعلي بن محمد بن علي الجرجاني (ت 816 هـ) ، حققه و قدم له و وضع فهارسه إبراهيم الأبياري . دار الريان للتراث ، (د . ت) : ص 274 .
86 - المزهر في علوم اللغة و أنواعها . شرحه و ضبطه و صححه و عنون موضوعاته و علّق حواشيه محمد أحمد جاد المولى و علي محمد البجاوي و محمد أبو الفضل إبراهيم . دار الجيل ، بيروت ؛ دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع ، (د . ت) : 369/1 .
- المرجع السابق : 369/1 .87
- يراجع في ذلك : المرجع نفسه : 369/1 – 386 . 88
89 - الإتقان في علوم القرآن لجلال الدين السيوطي ، تحقيق مركز الدراسات القرآنية ، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ، المدينة المنوّرة ، 1426هـ : ج03 / 975-1003 ، وزارة الشؤون الإسلامية و الأوقاف و الدعوة و الإرشاد ، المملكة العربية السعودية .
90 - المرجع نفسه : 975/03 .
91 - المرجع نفسه : 03 / 978 ، 979 .
92 - ينظر: علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي ، د.هادي نهر ، دار الأمل للنشر و التوزيع ، إربد ، الأردن . ط 01 ، 1427 هـ - 2007 م : ص 514 .
93 - المزهر : 385/1 .

94 - الاشتراك اللفظي في القرآن الكريم ، بين النظرية و التطبيق ، محمد نور الدين المنجد . دار الفكر المعاصر ، بيروت ، لبنان . دار الفكر ، دمشق ، سوريا . ط 01 ، 1419 هـ - 1999 م : ص 37 .

95 - علم الدلالة ، أحمد مختار عمر؛ ص 163 .

96 - المرجع نفسه : ص 164 ، 165 .

97 - المرجع نفسه : ص 165 ، 166 .

98 - المرجع نفسه : ص 166- 168 .

99 - الاشتراك اللفظي في القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق، محمد نور الدين المنجد: ص 38.